مستقبل النفط في العالم العربي: بين ثقل الماضي واحتمالات التحول

لم يكن النفط في العالم العربي مجرد مورد اقتصادي عابر، بل كان قصة تأسيس كاملة، أعادت تشكيل الجغرافيا السياسية، ورسمت ملامح الدولة الحديثة، وغيّرت أنماط العيش والعمل. من أعماق الصحراء خرجت ثروة غيرت مسار التاريخ، فبُنيت مدن من العدم، وتكوّنت اقتصادات، وارتفعت دول إلى مكانة لم تكن ممكنة من قبل. لعقود طويلة، كان النفط أكثر من سلعة: كان هو الاقتصاد، وهو السياسة، وهو المستقبل. لكن العالم اليوم يقف عند لحظة تحول عميقة، لا يختفي فيها النفط، لكنه يفقد تدريجياً تلك المركزية التي جعلته محور النظام الاقتصادي العالمي.

السؤال لم يعد: هل سينتهي النفط؟ بل: كيف سيتغير دوره؟ وماذا سيعني ذلك للدول التي بُنيت قوتها حوله؟ هذا التحول لا يحدث فجأة، بل يتسلل ببطء وثبات، مدفوعاً بعوامل متشابكة؛ من التقدم التكنولوجي، إلى السياسات المناخية، إلى تغير أولويات الاقتصادات الكبرى. فالعالم يتجه، وإن بشكل غير متساوٍ، نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ليس فقط بدافع حماية البيئة، بل أيضاً بدافع إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي حول مصادر طاقة أكثر تنوعاً واستدامة.

ومع ذلك، فإن الحديث عن أفول سريع للنفط لا يعكس الواقع بدقة. فالنفط لا يزال يشكل جزءاً كبيراً من مزيج الطاقة العالمي، ولا تزال قطاعات حيوية تعتمد عليه بشكل شبه كامل، مثل الطيران، والنقل البحري، والصناعات الثقيلة، والبتروكيماويات. وحتى مع التوسع في الطاقة المتجددة، فإن الطلب العالمي على النفط سيستمر لعقود قادمة، وإن بوتيرة نمو أبطأ وأكثر تقلباً. هذا يعني أن النفط لن يختفي، لكنه لن يبقى كما كان: لن يكون المحرك الوحيد، ولن يحتفظ بالهيمنة ذاتها.

في هذا السياق، يجد العالم العربي نفسه أمام مفارقة استراتيجية معقدة. فمن جهة، تمتلك دوله واحدة من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، وتتمتع بميزة تنافسية واضحة من حيث انخفاض تكاليف الإنتاج، ما يجعلها في موقع قوي نسبياً حتى في ظل التحولات العالمية. ومن جهة أخرى، فإن هذا الاعتماد العميق على النفط جعل اقتصادات كثيرة في المنطقة أقل تنوعاً، وأكثر عرضة للصدمات الخارجية، سواء كانت تقلبات في الأسعار أو تغيرات في الطلب العالمي.

هذا التناقض يفرض واقعاً جديداً: لم يعد كافياً امتلاك النفط، بل أصبح من الضروري التفكير فيما بعده، أو على الأقل ما حوله. فالعالم لا ينتظر، والتحولات لا تتباطأ، والنافذة الزمنية للاستفادة من النفط بوصفه رافعة للتنمية قد لا تبقى مفتوحة إلى الأبد. هنا يتحول النفط من مصدر قوة مطلق إلى فرصة مشروطة، فرصة لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً، إذا ما استُثمرت عائداته بحكمة.

وقد بدأت بعض الدول العربية بالفعل في إدراك هذه الحقيقة. ظهرت استراتيجيات واضحة لتنويع الاقتصاد، والاستثمار في قطاعات جديدة مثل السياحة، والخدمات، والصناعة، والتكنولوجيا. كما برزت صناديق الثروة السيادية كأدوات لإعادة توظيف العائدات النفطية في استثمارات عالمية، تهدف إلى خلق مصادر دخل مستقرة تتجاوز تقلبات أسواق الطاقة. هذه التحركات تعكس فهماً متزايداً بأن النفط، رغم أهميته، لا يمكن أن يبقى الركيزة الوحيدة للاقتصاد.

لكن التحول الاقتصادي لا يقتصر على تغيير القطاعات، بل يتطلب إعادة صياغة أعمق في بنية الاقتصاد نفسه. فالاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على توزيع عائدات مورد طبيعي، يختلف جذرياً عن الاقتصاد الإنتاجي القائم على الابتكار والمنافسة. الانتقال بين هذين النموذجين ليس تقنياً فقط، بل هو تحول مؤسسي وثقافي في آن واحد. يتطلب ذلك بناء أنظمة تعليم قادرة على إنتاج المهارات، وخلق بيئة أعمال تشجع المبادرة، وتطوير مؤسسات قادرة على إدارة التحول بكفاءة وشفافية.

وفي موازاة ذلك، يظل الطلب العالمي على النفط عاملاً حاسماً في تحديد مستقبله. هذا الطلب لا يتراجع بشكل موحد، بل يعاد تشكيله جغرافياً. فبينما تسعى الاقتصادات المتقدمة إلى تقليل استهلاكها من الوقود الأحفوري، تستمر الاقتصادات الناشئة، خاصة في آسيا، في الاعتماد عليه لدعم نموها الصناعي. هذا التحول يفتح فرصاً جديدة للدول العربية لإعادة توجيه صادراتها، لكنه في الوقت ذاته يزيد من ارتباطها بمسارات نمو هذه الاقتصادات وتقلباتها.

أما على المستوى الجيوسياسي، فإن النفط سيظل يحتفظ بدور مهم، وإن بشكل مختلف. لن يفقد قيمته الاستراتيجية بسرعة، لكنه لن يكون العامل الوحيد المحدد للقوة كما كان في القرن العشرين. فالقوة اليوم أصبحت متعددة الأبعاد، تشمل التكنولوجيا، والبيانات، والقدرة الصناعية، إلى جانب الموارد الطبيعية. هذا يعني أن الدول التي ستنجح في المستقبل ليست فقط تلك التي تمتلك النفط، بل تلك التي تستطيع دمجه ضمن منظومة أوسع من عناصر القوة.